أهمية المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) واللجنة التقنية 37 الخاصة بالتقييس المصطلحي

د. عبد الرحمن السليمان* د. هندريك كوكارت*

ملخص:

لا يزال العالم العربي بعيدا عن مؤسسات التقييس الدولية في مجال علم المصطلح رغم أهمية ذلك في مجال العلم والتواصل العلمي. كما لا تزال العربية تعاني من فوضى مصطلحية بسبب انعدام التخطيط في الترجمة والتعريب نتيجة لغياب رؤى واضحة تتعلق بالتعليم العالي وعدم وجود مقاييس واضحة مخصوصة بالترجمة. لقد أدى انعدام التخطيط وغياب الرؤى والمقاييس إلى نشوء فروقات مصطلحية كبيرة بين المشرق العربي (الذي غالبا ما يترجم مترجموه عن الإنكليزية) والمغرب العربي (الذي غالبا ما يترجم مترجموه عن الفرنسية) من جهة، وبين المترجمين المشارقة والمغاربة أنفسهم من جهة أخرى. أضف إلى ذلك أن المجامع اللغوية العربية الكثيرة (رغم أن اللغة واحدة!) عاجزة حتى الآن عن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العقود الأخيرة، مما يجعل العربية اليوم تواجه تحديات كبيرة على مستوى المصطلح ووضوح التواصل العلمي بين أصحاب الاختصاص العلمي الواحد في المشرق والمغرب العربيين.

تحاول هذه المقالة أن تؤكد على أهمية التقييس المصطلحي من خلال إلقاء الضوء على عمل اللجنة التقنية السابعة والثلاثين التابعة للمنظمة الدولية للتقييس (الأيزو/ISO) المتخصصة في المصطلحية والموارد والمضامين اللغوية الأخرى، وعلى الدور الذي تؤديه هذه اللجنة في مجال التدبير المصطلحي.

- تمهيد

يتطرق هذا المقال لخطة العمل 2013 التي اقترحتها اللجنة التقنية السابعة والثلاثون التابعة للمنظمة الدولية للتقييس (standardization) المعروفة بمؤسسة الأيزو (ISO) المختصة في المصطلحية والموارد والمضامين اللغوية الأخرى. والهدف من ذلك هو الإشادة بالمقاييس التي وضعتها هذه اللجنة والدور الذي تؤديه في مجال التدبير المصطلحي. وهذه المقاييس لا تنحصر فقط في مجالي المصطلحية والتقييس بل تتعداهما لكي تشمل كذلك موارد ومضامين لغوية أخرى وتطبيقها أو انطباقها على أي حقل أو أي ممارسة تشمل التواصل والمعرفة وإدارة المعلومات ونقلها. وتعتبر اللجنة التقنية السابعة والثلاثون إحدى اللجان التقنية التسع التابعة لمنظمة الأيزو، وهي لجان تلقب بـ "اللجان الأفقية" لكونها تكتسي أهمية استراتيجية وتمارس تأثيرا أفقيا عبر اللجان التقنية الأخرى وفي شتى المجالات الصناعية من

*- جامعة لوفان، بلجيكا

خلال المقاييس التي تضعها بخصوص المصطلحية والموارد اللغوية المركبة. فكل المبادرات التقييسية عبر العالم تعتمد على مقاييس[1] اللجنة السابعة والثلاثين.

المجالات التي يمكن أن تؤثر فيها هذه اللجنة عديدة ويمكن أن نذكر منها آليات الترجمة بمساعدة الحاسوب وخدمات الترجمة التحريرية والشفوية والتوطين والتواصل متعدد اللغات، وهي مجالات لا تدخل في إطار اهتمامنا في هذا المقال. لكن هذا لا يمنعنا من التطرق إليها من حين لآخر كلما كان ذلك مناسبا و مفيدا.

تعتبر مقاييس اللجنة السابعة والثلاثين مقاييس أساسية/قاعدية[2] توفر أرضية للعمل سواء بالنسبة لعملية التقييس المصطلحي داخل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية والهيئات التقييسية الأخرى أو بالنسبة لأعمال وتطبيقات مصطلحية من صنف آخر، بما في ذلك التقييس المصطلحي الداعم للعمليات التجارية. فلهذا نجد أن أنشطة اللجنة السابعة والثلاثين تعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسات التقييسية العامة عبر العالم. وكيف لا وغالبا ما يشكل تقييس المصطلحات متطلبا وشرطا أساسيا في عملية وضع مقاييس فعالة في كل مجالات النشاط الإنساني.

سنركز في هذا المقال على الأنشطة التي تقوم بها اللجنة التقنية السابعة والثلاثون في مجال التدبير المصطلحي، وخاصة على آخر المستجدات والمقترحات العملية وعلى مدى تأثير المقاييس المصطلحية الصادرة عن اللجنة التقنية السابعة والثلاثين على الصناعة اللغوية وتطوير المقاييس. ولهذا الغرض سنشير إلى مقاييس المعلوماتية الصحية (أيزو 17115:2009: 2007 ، وأيزو/تي-سي 17117: 2002 وأيزو /تي - آر 12309: 2009) وعلم القياس أو المترولوجيا (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية 99:2007)، وكذلكإلى أحسن الممارسات التيتم رصدها سواء في وزارة العدل البلجيكية أو في حلف الناتو. وعموما تهم مقاييس اللجنة التقنية السابعة والثلاثين "المبادئ والطرائق والتطبيقات المصطلحية والموارد والمضامين اللغوية الأخرى في سياقات تواصلية تتعدد فيها اللغات وتتنوع فيها الثقافات." ويمكن للقارئ أن يجد المعطيات المتعلقة بمجال أنشطة اللجنة السابعة والثلاثين في موقع الأيزو تحت عنوان "تطوير مقاييس الأيزو" ومعلومات أخرى عبر روابط لجانها التقنية.

- التقييس

في مقاربتنا لمفهومي المصطلحية والتقييس في هذا المقال يبدو لنا أن دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية 2:2004 المعنون "التقييس والأنشطة ذات الصلة – مجموع المفردات" يمثل مصدرا يليق بما نحن في صدد مناقشته. ويوفر هذا الدليل "المصطلحات التي تستعمل عموما في مجال التقييس والأنشطة المرتبطة به وتعاريفها." كما أنه يهدف أساسا

[1]- المقياس (standard) هو وثيقة يتم وضعها بالإجماع والمصادقة عليها من طرف هيئة معترف بها وهي توفر القواعد والتوجيهات والخاصيات لتحقيق شيوع استخدام وتكرار الأنشطة أو نتائجها بهدف استتباب أقصى حد من النظام في سياق معين. الملاحظة:يتعين أن تكون المقاييس مبنية على النتائج العلمية والتكنولوجية المثبتة/المدعومة والتجربة وهادفة إلى تمكين المجتمع من تحقيق أقصى حد من الفوائد (الأيزو/اللجنة الكهروتقنية الدولية 2:2004. 3.2).

[2]المقياس الأساسي/القاعدي هو المقياس الذي يشمل المفاهيم الأساسية والمبادئ والمتطلبات الخاصة بالجوانب العامة التي تنطبق على مجموعة كبرى من المنتجات أو العمليات أو الخدمات (الأيزو/التقرير التقني 16142: 2006). المقياس القاعدي هو مقياس بعيد النطاقيشمل الأحكام/المقتضيات العامة بالنسبة لحقل معين من حقول المعرفة. الملاحظة: يمكن للمقياس الأساسي/القاعدي أن يقوم بوظيفة المقياس بحيث يتم تطبيقه مباشرة أو أن يمثل أرضية تستند إليها مقاييس أخرى (الأيزو/اللجنة الكهروتقنية الدولية: الدليل 2:2004، 5.1).

إلى المساهمة في تحقيق "التفاهم المتبادل بين أعضاء المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية والوكالات أو المنظمات المعنية بالتقييس على شتى المستويات الدولية والإقليمية والوطنية." بالإضافة إلى ذلك يهدف الدليل إلى تقديم إطلالة حول المبادئ النظرية والتطبيقية الأساسية للتقييس ومنح الشهادات والاعتماد المختبري. ويعرف دليل منظمة الأيزوعملية التقييس كما يلي:

"التقييس هو عملية وضع مجموعة من الأحكام/المقتضيات- بخصوص المشاكل القائمة أو المحتملة -لشيوع الاستعمال وتكراره بهدف استتباب أكبر درجة من الأمن والنظام في سياق معين."

الملاحظة الأولى: تشمل هذه العملية خصوصا صياغة المقاييس وإصدار وتطبيقها."

الملاحظة الثانية: من بين أهم فوائد عملية التقييس يمكن ذكر تحسين ملاءمة المنتجات والعمليات والخدمات حتى يتم تحقيق الأغراض المتوخاة منها وبها والتغلب على الحواجز التجارية وتسهيل التعاون التكنولوجي.

(دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2004:2 1.1).

وإذا ما رجعنا إلى مسرد المصطلحات والتعريفات لمنظمة الناتو، فإننا سنجد أن مصطلح "التقييس"[3] تم تعريفه كما يلي:

"التقييس هو وضع المفاهيم والمعتقدات والإجراءات وتطبيقها بهدف تحقيق المستوى المطلوب من الانسجام وقابلية التبادل والشيوع والحفاظ عليها وكلها مسائل ضرورية للحصول على قابلية تبادل التشغيل."

وهذا التعريف الثاني يكمل التعريف الأول بحيث أنه يركز على قابلية التبادل وقابلية تبادل التشغيل اللتين تمثلان مسألتين جد مهمتين في عملية وضع المقاييس وتطبيقها. (de Vries, H. J. 2008:13؛ المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية).

حسب المركز الدولي للمعلومات المصطلحية (إنفوترم) "تساهم المقاييس بشكل كبير وإيجابي في أغلب جوانب حياتنا اليومية وحيثياتها. فهي تساهم في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية. وتضمن المقاييس بالنسبة للمعنيين التوفر على المواصفات المرغوب فيها بالنسبة لمنتجاتهم وخدماتهم من حيث الجودة والوقع البيئي وجلب ودّ المستخدم والسلامة والفعالية وقابلية التبادل والموثوقية والتكلفة غير الباهظة. وفي يومنا هذا غالبا ما تتناول المقاييس التقنية الطرق أو الأساليب المستعملة كالتدبير الوثائقي والترجمة والتوطين والعمل المصطلحي إلخ."(مقتطف من موقع المركز www.infoterm.info/standadization).

لقد عرفنا مصطلح "التقييس" لكن ما الفائدة من فعل ذلك إذا لم نقدم تعريفا للمقاييس كذلك؟ فلهذا سنتعرض فيما يلي لأهمّ التعريفات التي وضعتها منظمة الأيزو للعبارتين "المقياس" و"المقياس الأساسي/القاعدي".

[3]- http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_69269.htm

المقياس هو "وثيقة يتم وضعها بالإجماع وتصادق عليها هيئة معترف بها تحدد القواعد والإرشادات والمواصفات بهدف تحقيق شيوع استخدام وتكرار الأنشطة أو نتائجها حتى يتسنى تحقيق أعلى درجة من النظام في سياق معين."

ملاحظة: يجب أن تكون المقاييس مبنية على النتائج التي تثمنها الأبحاث العلمية والتكنولوجيا والتجربة والهدف منها هو تعزيز المكاسب المجتمعية إلى أقصى حد.

أما المقياس الأساسي/القاعدي فهو:

"(1) مقياس يشمل المفاهيم الجوهرية والمبادئ والمتطلبات التي تخص الحيثيات العامة التي تنطبق على مجموعة من المنتجات، والعمليات والخدمات (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2004:2. 3.2)

و(2) مقياس يتميز بتغطيته لأمور عديدة أو بشموليته لمقتضيات عامة تهم حقلا معينا من حقول المعرفة."

ملاحظة: يمكن أن يقوم المقياس الأساسي/القاعدي بوظيفة المقياس بحيث يتم تطبيقه مباشرة أو أن يمثل أرضية تستند إليها المقاييس الأخرى. (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2004:2 5.1.).

لقد ارتأينا اعتماد التعريفين معا للمقياس الأساسي وإن كان ذلك يبدو متناقضا مع المبادئ والطرائق التي وردت في مقياس أيزو704: 2009 – انظر أسفله). فالتعريفان معا سيمكناننا من تناول مفهوم المقياس الأساسي من كل حيثياته.

وبالإضافة إلى المقاييس الأساسية، هناك ما يسمى بـ المقاييس التقنية وهي حسب ما ورد في تعريف المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية مقاييس تصف ميزات تطبيق المهارات والأساليب التقنية المتراكمة حين ابتكار منتج ما أو تقديم خدمة ما. وانسجاما مع ما ورد في تعريف المنظمة الدولية للتقييس للمقياس الأساسي، نعرف المقياس التقني كمقياس أساسي كذلك بحكم وقعه الكبير على المجالات التقنية وشموليته لعدة أمور. وهكذا نكون قد سرنا على نفس النهج الذي سلكه دي فريز (de Vries) بحيث إنه يعرف المقياس التقني بأنه "وسيلة تمكن من مراقبة عمليات الإنتاج واستعمال التكنولوجيات وتنظيمها وتنسيقها. وهي تعد متطلبا لا مفر منه، بحسب حجم تعقيدها، لتحقيق ترابط المكونات والأنظمة التكنولوجية والتمكن من استبدال استخدام الأنظمة الاجتماعية والتقنية" (de Vries, H. J. 2008:25).

فالمقاييس التقنية إذن كما يبدو لا ترتبط مباشرة بالمصطلحات، لكننا حرصنا على تقديم تعريف لها لما لذلك من فائدة في تفادي اللبس الذي غالبا ما يشوب اللجوء إلى هذا الصنف من المقاييس الأساسية. فنحن نحتاج فعلا إلى ربط المقاييس التقنية بمجالات تقنية خصوصا والمقاييس الأساسية بالخدمات والمنتجات والطرائق في شتى المجالات عموما. وجدير بالملاحظة هنا أننا نفضل استعمال مصطلح "المقياس الأساسي/القاعدي"(basic standard) عوض "المقياس الجذري/المبدئي" (fundamental standard) الذي استعمله دي فريز(de Vries, H. J. 2008). بالإضافة إلى ذلك، وهذا ما سنوضحه فيما بعد في هذا المقال، يتعين توضيح مدى ترابط المقاييس التقنية بالتدبير المصطلحي. فلنوضح الآن العلاقات التي تربط بين المقاييس والمصطلحات ولنعرف بعض المفاهيم المهمة في هذا السياق.

يعتبر المقياس المصطلحي مقياسا أساسيا يخص المصطلحات وتعريفاتها، وفي بعض الأحيان يضيف إليها ملاحظات توضيحية ورسوما بيانية وأمثلة الخ (المنظمة الدولية للتقييس 10241 – 1:2011 3.1.1. ودليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية 2: 2004، 5.2).

وبالإضافة إلى المقاييس المصطلحية المحضة يمكن أن ترد المعطيات المصطلحية من "مصطلحات وتعريفات" على شكل فقرة أو ما يسمى بـ "البند الثالث" في كل مقياس أساسي (انظر كذلك في مقاييس الأيزو تحت عنوان "مصطلحات وتعريفات" عبارة: "لأغراض هذه الوثيقة تكون للمصطلحات التالية المعاني المحددة أدناه مقابل كل واحدة منها"). ويلعب "البند الثالث" دور المقياس المصطلحي في المقاييس الأساسية/القاعدية ويوفر الأرضية التي تنبني عليها مناقشات اللجان التقنية. والهدف من هذا "البند الثالث" هو دعم عملية التقييس داخل كل اللجان التقنية من خلال توفير المصطلحات المناسبة التي تمكن من صياغة مقاييس ووثائق منسجمة على المستوى المفاهيمي وصحيحة على المستوى اللغوي.

والهيئة المكلفة بالتقييس[4] هي عبارة عن "جهاز إداري وقانوني يتمتع بشخصية معنوية مستقلة يسهر على وضع المقاييس والقواعد. وله مهام خاصة أخرى وتشكيلة خاصة به (الأيزو 10241-2-2012، 2.2) وأنشطته معترف بها." والهيئة المكلفة بالتقييس مضطرة إلى تقييس مصطلحاتها. وتشارك اللجان التقنية التابعة للمنظمة الدولية للتقييس في وضع مقاييس دولية في مجالات معينة من المجالات التقنية. وبطبيعة الحال تعتبر اللجنة التقنية السابعة والثلاثون التي تعني بالمصطلحية والموارد والمضامين اللغوية الأخرى اللجنة التقنية الأوثق صلة بالتدبير المصطلحي.[5]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن ذكر العديد من الهيئات ذات الشخصية المعنوية التي تضم المصنعين/المنتجين وواضعي البرامجيات، والتي لا تعتبر هيئات تقييسية، ولكنها تبذل جهدها لتحقيق الانسجام بين مصطلحاتها. وهكذا نجد أن المركز الدولي للمعلومات المصطلحية (إنفوترم) يشدد على أن مثل هذه المنظمات تتمتع بثقة عالية داخل مجالات خبراتها. فهي تضع كذلك أنساقا أو شبكات مستدامة مع منظمات مماثلة على المستوى الدولي أو الجهوي أو الوطني[6]. وبالأسلوب نفسه أوردت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دليلها المعنون "إفادة البيانات والبيانات المتحولة وتقديمها" ما يلي: "يعتبر التدبير المصطلحي مكونا أساسيا من مكونات نظام تدبير البيانات المتحولة لمنظمة أو هيئة ما .."، وهذا الأمر يكتسي أهمية بالغة في مجال الإحصائيات العمومية.

وفي هذا السياق نود أن نشير كذلك إلى دي فريز الذي يصنف مثل هذه المقاييس تحت صنف آخر عام هو صنف مقاييس الشركة. وحسب التعريف الذي ورد في الدليل الثاني للمنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية، فإن مقياس الشركة هو المقياس الذي تتمخض عنه

---

[4]- الأيزو/القرص المدمج 10241-2 يقدم مصطلحات مختلفة: الهيئة التقييسية، هيئة وضع المقاييس/المعايير ومختزل SDO

[5] - الرابط لموقع اللجنة السابعة والثلاثين التابعة لمنظمة التقييس الدولية (الأيزو):

http://www.iso.org/iso/home/standards_development/list_of_iso_technical_committees/iso_technical_committee.htm?commid=48104

[6] رابط موقع المركز الدولي للمعلومات المصطلحية (إنفوترم):

http://www.infoterm.info/standadization

عملية التقييس داخل الشركة ويخص الصناعة والمعامل والورشات والمكاتب."(دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 6:2004).

وبالإضافة إلى المقاييس التي توضع في الشركات، هناك مقاييس أخرى تصنف جغرافيا أو اقتصاديا أو سياسيا. وهنا نود أن نقدم إطلالة على أهم هذه المقاييس المصنفة جغرافيا.

أولا هناك المقياس الدولي وهو مقياس تضعه منظمة من منظمات التقييس عبر العالم ويمكن للجمهور الاطلاع عليه (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2:2004 3.2.1.) وهو لا يكون بالضرورة دوليا أي وضعته منظمة أو هيئة دولية للتقييس، كالمنظمة الدولية للتقييس أو اللجنة الكهروتقنية الدولية مثلا (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 3.3:2004). ويعتبر الانضمام إلى مثل هذه المنظمات مفتوحا بالنسبة لكل هيئة وطنية أيا كان البلد الذي تنتمي إليه إن هي رغبت في ذلك (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 4.4.:2004)، في حين نجد أن المنظمة الدولية للتقييس أو ما يعرف بالأيزو تمثل جمعية تتمتع بالشخصية القانونية ولا يمكن أن ينضم إليها إلا الهيئات الوطنية[7] للتقييس المنتمية للبلدان 114 المنضوية تحت الكتابة العامة المركزية ومقرها في جنيف بسويسرا.

يسهر على وضع المقاييس الدولية، أي تلك التي وضعتها منظمة الأيزو، خبراء في الصناعة والأعمال وأكاديميون تنتدبهم الهيئات الوطنية للتقييس التي ينتمون إليها أو أي منظمة اتصال أخرى (أي ممثلون لمنظمات وسيطة تكون أعضاء في اللجان الفرعية التابعة للجنة التقنية السابعة والثلاثين[8]. وهي تشمل اللجان والمنظمات التابعة لمنظمة الدولية للتقييس – الأيزو) وهكذا يكون الاشتراك أو الانتساب مفتوحا للعديد من الفاعلين. وتنبني المقاييس المصطلحية للجنة التقنية السابعة والثلاثين كما هو الحال بالنسبة لمقاييس المنظمة الدولية للتقييس الأيزو، على إجماع مختلف هيئات التقييس الوطنية التي تشارك وتساهم فيها عبر لجانها بصفتها عضوا فيها.

"يتمثل الهدف الأساسي من عملية التقييس الدولي في تسهيل تبادل البضائع والخدمات من خلال القضاء على الحواجز التقنية التي تعرقل التجارة." (المنظمة الدولية للتقييس واللجنة التقنية السابعة والثلاثون مخطط العمل[9]: 3)

والهيئات التي تسهر على هندسة المقاييس الدولية ووضعها واعتمادها هي كالآتي:

1- الأيزو (المنظمة الدولية للتقييس) وتسهر على كل القطاعات باستثناء القطاع الإلكتروني
2- اللجنة الكهروتقنية الدولية
3- الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يسهر على معظم تكنولوجيات الاتصال.

---

[7] - هيئات التقييس الوطنية: هي هيئات تقييسية معترف بها على المستوى الوطني يخول لها أن تصبح أعضاء في هيئات تقييسية أخرى جهوية كانت أو دولية. (دليل الأيزو/اللجنة الكهروتقنية الدولية: 2، 4.4.1)

[8]- AILA, CERN, EAFT, EC, ETSI, FAO, FIT, GALA, GTW, IFLA, IIF, ISKO, ITU, IUPAC, Infoterm, KPI, LAS, LSA, OASIS, OMG, REALITER, RIFAL, TermNet, UEA, ...

[9]http://isotc.iso.org/livelink/fetch/2000/2122/687806/ISO_TC_037_Terminology_and_other_language_resources_/pdf?nodeid

ويجسد المقياس الدولي مبادئ أساسية نذكر منها الانفتاح على العالم والشفافية والإجماع والانسجام التقني. وهي مبادئ يتم التأكد من احترامها من خلال معاينة اعتمادها من طرف اللجنة التقنية التابعة لمنظمة الأيزو التي تمثل كل الأطراف المعنية ودعمها من طرف الجمهور في مرحلة الاستقصاء (الاستقصاء التقني الذي تقوم به منظمة الأيزو). كما تستطيع منظمة الأيزو واللجان التقنية التابعة لها من تقديم المواصفات التقنية والمواصفات التقنية المتاحة للجمهور والتقرير الفني/التقني. وهي كلها توفر الحلول للاستجابة لاحتياجات السوق. وهذه المنتجات لا يتم الإجماع عليها كليا وبالتالي فهي لا تحظى بنفس المكانة كالمقياس الدولي." (المنظمة الدولية للتقييس واللجنة التقنية السابعة والثلاثون مخطط العمل: 3).

أما المقياس الوطني فهو المقياس الذي تضعه وتعتمده هيئة وطنية للمقاييس ويوضع رهن إشارة المواطنين (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية التقنية: 2:2004, 3.2. 1.3.). أي أن عملية التقييس الوطني تتم داخل بلد معين وتقوم بها هيئة للمقاييس الوطنية.

ويتمثل دور ممثلي اللجان التقنية ليس فقط في تمثيل الهيئات التقييسية الوطنية التي ينتمون إليها، بل يتعداه لكي يشمل كذلك المشاركة في أشغال منظمات التقييس الجهوية التي تكون فيها العضوية مفتوحة لهيئة التقييس الوطنية المعنية من كل بلد حسب المنطقة الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تنتمي إليها (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2:2004 4 4 2) كاللجنة الأوروبية للتقييس ومؤتمر معايير منطقة المحيط الهادئ (الباسك) والمنظمة الإفريقية للتقييس (الأرسو). أما المقياس الجهوي فهو المقياس الذي تضعه وتعتمده هيئة أو منظمة جهوية للتقييس ويوضع رهن إشارة الجمهور (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2:2004, 1.6.4).

بالإضافة إلى هذه الأنواع من المقاييس، هناك المقاييس الإقليمية، نذكر منها مثلا مقاييس إقليم أونتاريو في كندا. وهي مقاييس يتم وضعها على مستوى الأقاليم أو حسب التقسيمات الإدارية لكل بلد. (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2:2004, 3.2.1.4.).

وأخيرا هناك هيئات للتقييس ترى النور حسب التوزيع السياسي وليس الجغرافي أو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التقييس التابعة لحلف الناتو (منظمة حلف الشمال الأطلسي).

- الأثر القانوني للمقاييس

هناك سؤال يطرح نفسه بإلحاح مرارا وتكرارا هو: هل تعد المقاييس إلزامية قانونا؟ والجواب المباشر: لا. فالمقاييس غير إلزامية.

المقاييس سواء أكانت دولية أو جهوية أو وطنية تكون كلها مبنية على التوافق الاختياري للآراء. وبما أنها من الناحية التقنية مقاييس يتفق عليها الجميع فهي مقاييس "لا يحتمل الطعن في بعض مسائلها الجوهرية من طرف كل ذي مصلحة وبصفة مستديمة.كما أنها تنتج عن مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار مواقف كل الأطراف المعنية وتؤلف بين المواقف المتناقضة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة حصول الإجماع." (دليل المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية: 2:2004, 1.7).

تعتبر المقاييس التي يتم وضعها من طرف الشركات في المجال الصناعي داخل المصانع أو الورشات أو المكاتب كمعهد سلامة جودة الأغذية، مقاييس إرادية كذلك. لكن حينما يتم تطبيقها من طرف أغلب المزودين، "مبرهنين بذلك على النفع الاقتصادي الذي يوفره التقييس حسب متطلبات السوق" (Henson, S. 2008:63-81)، فهي تصبح بذلك مقاييس واقعية/عملية وإجبارية في القطاعات التي تنتمي إليها. وتبرز هذه المقاييس إلى الوجود وتفرض نفسها واقعا بسبب التنافس بين الشركات الخاصة الذي يفرضه السوق ولا تنتج عن عملية تنسيق جماعية" (Henson, S. 2008:63-81). وهذا يعني أن المقاييس التي توضع من طرف الشركات لا تمثل مقاييس إلزامية قانونا ولكنها يمكن أن تصبح إجبارية من خلال الممارسة لأن السوق يفرض ذلك.

يمكن اعتبار هذه المقاييس مقاييس عملية وإجبارية في آن واحد لكونها تنطبق على ممارسة شائعة وراسخة. وإذا ما رجعنا إلى مجال المصطلحية، فإننا سنجد أن استخدام بنوك المصطلحات سواء أتعلق الأمر بإنشائها أو استخراج المعطيات منها على المستويين الوطني والدولي قد أدى إلى توحيد المصطلحات و تقييسها بهدف تحصيل تواصل فعال.

تصبح المقاييس ملزمة قانونا بطريقة غير مباشرة حينما يتم استعمالها مراجع قانونية."يجوز لهيئة حكومية إصدار قانون ينبني على تطبيق مجموعة معينة من المقاييس أو القيام بعمليات استجابة لمقاصد بعض المقاييس. وإذا ما أحال القانون على مقياس ما، فإن اعتماد ذلك المقياس قد يصبح إجباريا في القطاع الذي يشمله ذلك المقياس" (Paasch, J. 2008:121). فلذلك حينما يزعم أحد مزودي الخدمات أو رب مصنع أنه يقدم أو يوفر خدمته أو منتجاته طبقا لمقياس ما (مثلا مقياس 9001) فإنه يرفق أي عقد يبرمه مع زبائنه بذلك المقياس: وهكذا يصبح المقياس ملزما قانونا على مستوى ثان أو بصفة غير مباشرة. وحينما يزعم مزود خدمة ما أنه يمارس خدمته طبقا لمقتضيات المقياس الأوروبي 15038 المتعلق بالترجمة ولم يقم بمراجعة الترجمات،يمكن للزبون حينئذ رفع دعوى ضده أمام المحكمة لأن العقد الذي ينص على التقيد بالمقياس الأوروبي 15038 لم يتم احترامه في هذه الحالة. وهكذا يبدو لنا كيف أنه لما يصبح المقياس جزءا من العقد أو تتم الإشارة إليه كوثيقة رسمية ذات حجية، فإن ذلك المقياس يصبح بصفة غير مباشرة ملزما قانونا.

تقييس المصطلحات هو وضع مقاييس مصطلحية أو إضافة معطيات مصطلحية في مقياس تقني معين تتوافق وتوافق عليها هيئة رسمية (الأيزو 1087-1: 1990 8.3). وكما نرى يحيل هذا التعريف إلى المقاييس المصطلحية الحقيقية وكذا إلى الفقرات أو الأجزاء التي تتناول تعريفات مصطلحية ترد في مقاييس تقنية معينة (البند الثالث في المقاييس القاعدية/الأساسية والتقنية).

يمكن ولوج مصطلحات منظمة التقييس الدولية من خلال برنامج التصفح الخاص بها في موقعها عبر الإنترنت مما يمكن من الاطلاع على مصطلحاتها التوجيهية واستعمالها لتحقيق الاتساق والانسجام بين مختلف حقول المعرفة.

يعتبر التقييس المصطلحي عملية تقوم خلالها هيئة مكلفة بالتقييس بانتقاء مصطلح أو أكثر وقبوله ونشره وذلك بعد دراسة مستفيضة للمعطيات المصطلحية المحصل عليها من خلال الأبحاث. وكل ذلك بهدف إنعاش الاستعمال الأفضل للمصطلحات أو دعمه. وتدخل العمليتان في إطار اختصاصات اللجنة التقنية السابعة والثلاثين التابعة لمنظمة الأيزو(Cossette, M. 1983، مجموعة التنسيق المصطلحي).

نتناول في مقالنا هذا أيضا عملية التقييس المصطلحي بصفتها عملية تشمل تقييس المفاهيم التقنية والعلمية وكذا المصطلحات التقنية التي تدل عليها. فما ظهرت اللجنة التقنية السابعة والثلاثون إلى الوجود إلا للسهر على تقييس المصطلحات والمبادئ والطرق المصطلحية وتوحيدها[10]. ولا يخفى على أحد أنه من الصعب بمكان تقنين أو تنظيم الأمور أو المسائل في مجال ما إذا لم تكن المفاهيم فيه محددة ومعينة على الشكل المطلوب والمناسب – أي لا تحتمل عدة تأويلات ولا تؤدي إلى سوء الفهم. وبالتالي فإن التقييس المصطلحي ظهر كعملية مكملة أو داعمة لعملية التقييس بصفة عامة.

لقد أثبتت هاتان الظاهرتان اللتان تطبعان عملية التقييس المصطلحي جدواهما في كل الأنشطة التقييسية الرامية إلى تحقيق التناغم والانسجام. وعملية التنغيم[11] المصطلحي هي عملية يتم من خلالها جعل المقاييس متناسبة ومتوافقة فيما بينها ومتبادلة الاستخدام. وبشكل أدق تشمل عملية التنغيم المصطلحي على (1) التناغم المفاهيمي و(2) التناغم المصطلحي.

التناغم المفاهيمي هو العملية التي تؤدي إلى تحقيق التشاكل / التناظر بين مفهومين –أو أكثر– جد مترابطين أو متداخلين أو متشابكين لتوضيح التباينات المهنية والتقنية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية والثقافية أو غيرها التي تفرق بينهما وذلك بهدف القضاء عليها أو الحد منها على الأقل.

أما التناغم المصطلحي فهو العملية التي تهدف إلى تسمية مفهوم ما في لغات مختلفة بواسطة مصطلحات تعكس نفس خاصيات ذلك المفهوم أو خاصيات مماثلة أو تتماثل أو تتشابه من حيث الشكل (الأيزو 1087-2000:1, 3.6.6. Effenberger, D. 1995:134).

سنوضح فيما بعد في هذا المقال إلى أي حد تضمن المفاهيم والمصطلحات المتناغمة التواصل الفعال من خلال التقليل من مخاطر الوقوع في الإبهام الذي يمكن أن ينتج عن الاشتراك الدلالي أو الترادف.

- تقييس المصطلحات

بعد هذا التقديم العام الذي تناولنا فيه مختلف المقاييس والأنشطة التقييسية، نركز الآن على المقاييس المصطلحية الأكثر شيوعا والصادرة عن اللجنة التقنية السابعة والثلاثين التابعة لمنظمة الأيزو.

- أيزو 10241-2011:1 المداخل المصطلحية في المقاييس:

يعتبر أيزو 10241 بإيجاز مقياسا مصطلحيا يشمل جزأين يردان تحت عنوان عام هو "المداخل المصطلحية في المقاييس" وهما:

الجزء الأول: مقتضيات عامة وأمثلة توضيحية (10241-1)

الجزء الثاني: اعتماد مداخل مصطلحية موحدة (10241-2)

---

[10]- خلال النصف الأول من القرن العشرين تطلب العدد المتزايد من الأنشطة التقييسية للمصطلحات وضع مبادئ وطرائق خاصة بالعمل المصطلحي. وفي هذا السياق نجد مثلا أن الجمعية الأمريكية لاختبار المواد شرعت مبكرا في توحيد مبادئ التقييس المصطلحي وطرائقه ابتداء من 1928.

[11]- نستعمل كلمة (تنغيم) في هذه المقال مقابلا للمصدر (harmonizing) و(تناغم) مقابلا للاسم (harmonization).

أيزو 10241-1: 2011 المداخل المصطلحية في المقاييس – الجزء 1مقتضيات عامة وأمثلة توضيحية.

تم نشر أيزو 10241-1 من طرف اللجنة الفرعية الثانية المختصة في طرق عمل صناعة المصطلح وصناعة المعجم التابعة للجنة التقنية السابعة والثلاثين للمنظمة الدولية للتقييس المكلفة بالمصطلحية واللغة ومضامين لغوية أخرى.[12]

فيما يخص الجزء الأول من مقياس أيزو10241 يمكن القول بأنه قد تمت البرهنة على جدواه من حيث تلبيته لاحتياجات الهيئات التقييسية المكلفة بتوحيد المصطلحات والتعريفات ونشر المقاييس التي تشتمل على المداخل المصطلحية. وفي هذا الصدد يوفر مقياس أيزو 10241-1 القواعد التي يتعين اتباعها في تحرير مسودات المداخل المصطلحية وضمها إلى مضمون المقاييس. وهي قواعد تنبني على مبادئ وأساليب وطرق ينص عليها مقياس أيزو 704:2009.

أما مقياس أيزو 10241-1 فهو مقياس يبين "ما تتطلبه عملية تحرير مسودات المداخل المصطلحية وكيفية إضافتها إلى المقاييس"، مقدما لذلك أمثلة لمداخل مصطلحية مأخوذة من وثائق صدرت عن الأيزو أو اللجنة الكهروتقنية الدولية. ويمكن أن تشمل المصطلحات والتسميات الأخرى التي ترد في المداخل المصطلحية حروفا أو أرقاما أو رموزا رياضية أو إشارات خطية أو رموزا تركيبية (يمكننا على سبيل المثال ذكر علامات الترقيم والواصلتين والقوسين والأقواس الخارجية بالإضافة إلى أدوات الوصل أو حروف التحديد)، وفي بعض الأحيان أشكالا مختلفة للحروف (حرف ثخين أسود، حرف مائل، حرف ثخين مائل، أو أشكالا خطية أخرى) تتحكم فيها في بعض الأحيان المتواضعات الخاصة باللغة المعنية أو الحقل المعرفي المعني. ويمكن أن ترد المصطلحات كذلك على شكل رموز موحدة (قد تكون مستقلة عن اللغة المستعملة أو متناغمة دوليا كما هو الحال بالنسبة للرموز الدالة على الكم أو الوحدات أو الرموز البيانية) والتي تدخل ضمن اختصاصات لجان مختلفة تابعة لمنظمة الأيزو أو اللجنة الكهروتقنية الدولية.

تنسخ الطبعة الأولى لمقياس أيزو 10241-1 2011 مقياس 10241:1992 وتقوم مقامه. فمقياس 2011 هو منتج عمليات مراجعة منهجية ومنتظمة ومتداولة لكونها تدخل في إطار سياسة تحيين مضامين المقاييس الدولية. وهي تنطوي على إدخال بعض التغييرات من أهمها:

- توسيع نطاق مقياس أيزو 10241 المنسخ بهدف تغطية كل المداخل المصطلحية التي ترد في مختلف المقاييس أو شمولها، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن العمل المصطلحي يتم بشكل متزايد باستعمال الحواسيب.

- تحيين عملية معالجة المعطيات وتكييفها لجعلها تستجيب لمتطلبات المداخل المصطلحية متعددة اللغات التي ترد في المقاييس، بما في ذلك المعطيات التي ترد في بنوك مصطلحية موزعة.

- هندسة بنيات أكثر شمولية وتبيانا بالنسبة للمداخل المصطلحية المنفردة.

- حصر المضمون التقني التوحيدي لهذا الجزء من مقياس أيزو 10241 لجعله يشمل تحرير المداخل المصطلحية وهندستها، وليس تركيبها أو ترتيبها فحسب.

---

[12]- بما أن القواعد الخاصة بكيفية التقديم والتركيب تبقى بطبيعتها جد مرتبطة بالمخطوط وبقواعد النشر لهيئة التقييس، فإنه لا يتم تناولها إلا على المستوى النظري في مقياس أيزو 10241-1: 2011.

وكباقي المقاييس المصطلحية، ينبني مقياس أيزو 10241-1:1: 2011 على المبادئ والطرائق التي نص عليها مقياس أيزو 704:2009 وهو يقدم القواعد التي يتعين اتباعها لوضع المداخل المصطلحية، سواء أكانت أحادية اللغة أو متعددة اللغات، بالنسبة للمقاييس الأساسية/القاعدية أو التقنية. ويمكن اعتماد نفس مقتضيات مقياس أيزو 103241-1:2011 بالنسبة لكل المقاييس التي تشتمل على مداخل مصطلحية و/أو تتوفر على أجزاء مخصصة للمعطيات المصطلحية التي غالبا ما يتم إخضاعها لبعض التغييرات وتقديمها على شكل البند الثالث.

- مقياس أيزو 10241-2:2011 "المداخل المصطلحية في المقاييس" –الجزء الثاني: اعتماد مداخل مصطلحية موحدة.

يتطرق هذا الجزء الثاني من مقياس أيزو 10241 إلى مسألة إدخال المدخل المصطلحي الموحد (المدخل المصطلحي) الذي يحتوي على معطيات مصطلحية تخص مفهوما ما وحدته هيئة تقييسية إلى بيئة ثقافية ولغوية مختلفة. ويؤكد على أهمية اعتماد المداخل المصطلحية الموحدة من طرف الهيئات التقييسية وطنية أكانت أو جهوية. كما أنه يقدم التوجيهات التي يتعين العمل بها لمعالجة بعض القضايا التي يتعين النظر فيها خلال هذه العملية (منظمة التقييس الدولية/القرص المدمج 10241-2: 2011:1).

ولهذا المقياس المصطلحي ارتباط بالقضايا المتعلقة بعملية التوطين، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اعتماد المداخل المصطلحية الدولية الموحدة في موطن ما وتكييفها (وقد تكون مقاييس وطنية أو جهوية أو إقليمية)، فهو يقدم أمثلة عن بعض الحلول للمشاكل التي يمكن أن تحول دون اعتماد هيئة تقييسية لمداخل مصطلحية دولية موحدة في موطن ما، كما أنه يوازي أنساقها المفاهيمية مع الأنساق المفاهيمية الدولية الموحدة ويضع مداخل مصطلحية موحدة كإضافات أو مكملات لمداخل مصطلحية دولية موحدة.

يتمثل التأثير الذي يمارسه مقياس أيزو 10241 في توفير التوجيهات المتعلقة بتدبير المشاريع المصطلحية الكبرى التي تنتهي بوضع مقاييس مصطلحية تم جمعها في المقياس الدولي أيزو 15 188:2001 تحت عنوان "توجيهات لتدبير مشاريع التقييس/التوحيد المصطلحي"، وقد تم إثبات مراجعته سنة 2011.

ومما لا شك فيه، يساهم مقياس 10241 في تفعيل العملية التواصلية في أيّ مجال من مجالات التخصص،كما أنه يقلص من حدة الصعوبات التي تحول دون تحقيق التفاهم بين الثقافات. وفي هذا الصدد يكون من المهم بمكان استخدام مفاهيم ورسوم بيانية مفاهيمية متبادلة الاستخدام. ومن هذا المنطلق يتجلى لنا إلى أي حد يعتبر توحيد المصطلحات والتعريفات جوهريا بالنسبة لكل الأنشطة التقييسية.

تكون النتيجة المباشرة لأشغال التقييس بعد الانتهاء من المرحلة الأولى عبارة عن مداخل مصطلحية أحادية اللغة الهدف منها هو تسهيل عملية التواصل بين الفاعلين المعنيين، كالأخصائيين وواضعي السياسات. أما في المرحلة الثانية، فبما أن تعزيز التواصل بين الثقافات وتحسينه أو تبادل البضائع والخدمات عبر الحدود لا يمكن أن يتم إلا من خلال وضع سياسات واستراتيجيات على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والدولية، فإن هذا يؤدي حتما إلى عمل مصطلحي متعدد اللغات. وحتى في البلدان التي تستعمل فيها لغة رسمية وطنية واحدة، تضع

الهيئات التقييسية في بعض الأحيان مداخل مصطلحية متعددة اللغات لبلوغ نفس الأغراض المشار إليها أعلاه. وفي هذا السياق التوطيني تتجلى الفائدة من مقياس أيزو 1-241 وحداثته.

وتحت عنوان "قواعد تركيب المقاييس الدولية وتحريرها"[13] يبين المرفق التوحيدي (د) قواعد تحرير المصطلحات والتعريفات وتقديمها بالنسبة إلى كل مقاييس منظمة الأيزو. وتستند هذه الوثيقة إلى مبادئ مقياس أيزو 704:2009 (Effenberger, D. 1995).

يقدم المرفق (د) خلاصة للقواعد والأمثلة التي وردت في مقياس أيزو 1:2011-10241، كما أنه يشمل القواعد التي تنطبق على شكل المصطلحات والتعريفات الأكثر استعمالا في مقاييس الأيزو واللجنة الكهروتقنية الدولية. وللاطلاع على المزيد من القواعد والأمثلة يمكن الرجوع إلى مقياس أيزو 1:2011-10241.

- توحيد المبادئ و الطرائق المصطلحية: قواعد لوضع المصطلحات

تدخل عملية توحيد المبادئ والطرائق المصطلحية لإعداد المعطيات المصطلحية الخاصة بالمفاهيم والمصطلحات في إطار اختصاصات اللجنة السابعة والثلاثين التابعة للمنظمة الدولية للتقييس –الأيزو.

وقد تم تحديد هذه المبادئ وطرائق العمل المصطلحي في مقياس أيزو 704:2009 الذي ينص على المبادئ الجوهرية والطرائق التي يتعين اتباعها لإعداد المصطلحات وجمعها، سواء في إطارعملية التقييس أو خارجها. كما أنه يبين الوشائج التي تربط بين الموضوعات والمفاهيم والتسميات التي تدل عليها. بالإضافة إلى ذلك يضع هذا المقياس المبادئ العامة التي تنظم عملية وضع المصطلحات – المصطلحات أو التسميات – وكذلك طرائق صياغة التعريفات المصطلحية، سواء كانت بالتضمن أو الشمول. وينطبق هذا المقياس الدولي على العمل المصطلحي في المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية والإدارية ومجالات معرفية أخرى.

واستنادا إلى ما ورد في المقياسين أيزو 704:2009 وأيزو 1-10241ك29011، يعتبر المرفق (د) للوثيقة "توجيهات المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الكهروتقنية الدولية – الجزء الثاني: قواعد هندسة المقاييس الدولية وتحريرها" مرفقا توحيديا بحيث يوفر القواعد العامة لتحرير المصطلحات والتعريفات وتقديمها بالنسبة إلى كل المقاييس الدولية، ويركز بالأخص على نوعية المفاهيم وكيفية تعريفها. وكل مصطلح غير شفاف[14] أو متداول ولكن تأويله لا يتم حوله الإجماع داخل المجال المتخصص الذي ينتمي إليه، يتطلب توضيحا من خلال تعريف المفهوم المعني وتحديده.

أما مفردات اللغة ذات الأغراض العامة والمصطلحات الشائعة الاستعمال فلا تتم إضافتها إلا في حالة ما إذا كانت قد اكتسبت معاني خاصة ومتخصصة في مجال أو حقل معين من المعرفة،وذلك لتفادي الوقوع في الغموض وسوء الفهم حين استعمالها في غياب تعاريفها.

---

[13]- توجيهات الأيزو/اللجنة الكهروتقنية الدولية، الجزء الثاني، قواعد تركيب وصياغة المقاييس الدولية (2011، الطبعة السادسة).

[14]- لقد تم تعريف "التسمية" في مقياس أيزو 1-1087 (الذي يوجد قيد المراجعة) كما يلي: "هي تمثيل المفهوم بواسطة رمز يدل عليه. وتجدر الإشارة هنا أن التسمية في مجال العمل المصطلحي يمكن أن تأخذ ثلاثة أشكال: الرموز أو الأسماء أو المصطلحات.

و ينص المرفق (د) كذلك على أنه إذا ورد المصطلح المفضل أو المصطلح المعتمد أو المصطلح المتقادم مرات أخرى، فمن بين "كل هذه المصطلحات المرشحة يتم اختيار مصطلح واحد ليكون المصطلح المفضل. وإذا ورد مصطلح واحد يدل على المفهوم في المدخل المصطلحي في مقياس ما، فإن ذلك المصطلح يصبح تلقائيا المصطلح المفضل. أما إذا تعددت المصطلحات المفضلة أو المعتمدة أو المتقادمة، ففي هذه الحالة يتم ترتيبها حسب الأفضلية" (المرفق د 1.4:53).

وبالنسبة للمصطلحات التي ترد في شكليها الكامل والمختزل، يمكن اختيار أي من الشكلين مصطلحا مفضلا، معتمدا أو متقادما. وفي هذه الحالة يمكن إضافة شرح للأسباب التي دعت إلى اختيار ذلك المصطلح مصطلحا مفضلا، معتمدا أو متقادما كلما كان ذلك مفيدا.وتضاف هذه المعلومة على شكل "ملاحظة في المدخل" (مرفق د 1. 4.8:59).

يمكن أن يقتصر المقياس المصطلحي على تعريف المفاهيم شديدة الصلة بمجال الوثيقة. وبالنسبة للمقاييس التي تتضمن البند الثالث، يتم تعريف مثل هذه المفاهيم التي تتناولها الوثيقة بالإضافة إلى المفاهيمالزائدة الأخرى ومصطلحاتها كلما دعت ضرورة فهم التعريفات إلى ذلك "(المرفق د 1.4:53).

- أساليب النشر

يمكن إشهار العمل المصطلحي ونشر نتائجه، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، على شكل مقاييس مصطلحية أحادية اللغة أو متعددة اللغات أو على شكل معطيات مصطلحية ترد في البند الثالث تحت عنوان "المصطلحات والتعريفات"، سواء تعلق الأمر بالمقاييس القاعدية أو المقاييس التقنية. وتنشر المصطلحات كذلك على شكل معطيات يتم إدخالها في بنوك المصطلحات كما كان الحال بالنسبة للصيغة المعدلة والمراجعة لمقياس أيزو 1087-1.

- المشاريع الحالية: تقديم أو نطاق المقاييس المنشورة

سنقدم في الفقرات الموالية نظرة عامة حول أهم مقاييس اللجنة التقنية السابعة والثلاثين. ونقتصر على المقاييس التي ما زالت سارية المفعول مع ذكر صفحاتها في موقع المنظمة الدولية للتقييس على الإنترنت.

- التقرير التقني لأيزو 22134:2007: توجيهات عامة للمصطلحية الاجتماعية.[15]

يوضح التقرير التقني 22134:2007 في مقدمته أن عملية التقييس المصطلحي كانت دائما تدخل ضمن صلاحيات المتخصصين في مجال علم المصطلح وأن هذا العلم يعالج حصرا اللغات التقنية، أي اللغات ذات الأغراض الخاصة.إلا أن المبادئ والطرائق المصطلحية والمعاجم المتخصصة أو المسارد التي يضعها المصطلحيون لا تتناسب دائما مع متطلبات مجموعات المتكلمين التي تكون غير متجانسة. وهذا الوضع يحول دون التفاهم بين هذه المجموعات اللغوية.

وهنا يأتي دور المصطلحية الاجتماعية التي ترتبط بالتوطين بحيث أنها تسهل عملية التواصل بين مختلف المجتمعات المهنية. فهي تدرس المصطلحات من خلال وضعها في سياقها المجتمعي حيث تظهر المفاهيم ويتم تعريفها وتسميتها. وهي تربط بين المفاهيم المتخصصة

[15]- (http://.iso.org/iso/catalogue_detail.htm?csnumber= 36143)

ومجموعات المتكلمين. وبهذه الطريقة وعلى هذا النحو تمكن المصطلحية الاجتماعية أو المجتمعية من تكييف الممارسات المصطلحية حسب اللغات المستهدفة والمجتمعات اللغوية المعنية بالعمل اللساني.

يتمثل الهدف من تحرير التوجيهات العملية للمصطلحية الاجتماعية في السعي وراء تحقيق التماثل بين ما يتم قوله وما يتم فعله في الحياة اليومية للمتكلمين حسب مجالاتهم. ورغم أن المبادئ المنهجية التي يضعها المصطلحيون المخططون تبدو كونية الشيوع، فإن الممارسات التي تترتب عنها يتعين أن تكون مكيفة تستجيب لتطلعات المجموعات اللغوية المستهدفة واحتياجاتها. ففي هذا السياق بالذات يتم اللجوء إلى التقرير التقني لتأويل وثائق اللجنة التقنية السابعة والثلاثين واستعمالها في إطار منظور التعددية الثقافية واللغوية، تماشيا مع المقصود من ممارسة التخطيط المصطلحي على المستوى العالمي.

يتم اللجوء إلى هذا التقرير التقني كذلك كأرضية للعمل المصطلحي داخل اللجنة الفرعية التابعة للجنة التقنية السابعة والثلاثين. ففي سنة 2007 سعت هذه اللجنة الفرعية إلى إعداد سلسلة من التوجيهات العملية انطلاقا من إرشادات وتوجيهات مقياس أيزو 704:2009 وأيزو 860 وذلك بهدف تسهيل انطباق المقاييس الدولية على الممارسة المصطلحية.

- أيزو 22128:2008 : الخدمات والمنتجات المصطلحية – نظرة عامة و توجيه.[16]

يشمل نطاق هذا المقياس الدولي مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المصطلحية، بحيث أنه يحددها ويصفها بطريقة تمكن مزودي هذه الخدمات والبضائع وكذا زبائنهم من التفاهم وتجعلهم يتقاسمون نفس التطلعات حين التسليم. ويستعرض هذا المقياس الدولي بعض الممارسات المصطلحية المعتمدة عموما والتي يتعين اتباعها حين وضع البضائع أو تسليمها أو تقديم الخدمات المصطلحية، كما أنه يوضح بعض معايير الجودة التي يجب أن تتوفر في البضائع والخدمات المنتجة. أضف إلى ذلك أنه يقدم بعض الإرشادات لتحرير عقود العمل في المجال المصطلحي. ويركز هذا المقياس الدولي على المصطلحات في اللغات المتخصصة مقابل موارد لغوية عامة أخرى.

- أيزو 29383:2010 السياسات المصطلحية: الوضع والإنجاز.[17]

يستهدف هذا المقياس واضعي السياسات في الحكومات والإدارات والمنظمات ذات النفع العام أو النفع الخاص بحيث يقدم لهم بعض التوجيهات ومنهجية لتطوير وتطبيق سياسة أواستراتيجية شمولية فيما يخص التخطيط والتدبير المصطلحيين. وفي هذا الصدد يقدم تعريفات للمفاهيم الجوهرية ويصف المواقف والبينات التي يمكن أن تتطلب سياسات مصطلحية مختلفة. كما أنه يضع السياسات المصطلحية في سياقها الأوسع الذي يشمل الإطارات المؤسساتية.

- أيزو 1087-1: 200 العمل المصطلحي - المفردات الجزء الأول: النظرية و التطبيق.

يهدف هذا المقياس المصطلحي الدولي أساسا إلى توفير وصف نسقي للمفاهيم في مجال علم المصطلح وتوضيح استعمالات المصطلحات في هذا المجال. وتمنح عملية جمع المتن الفرصة

[16] -http://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:22128:ed-1v1:en
[17] -http://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:22128:ed-1v1:en

لتحليل المفاهيم الجوهرية التي تتضمنها مقاييس المنظمة الدولية للتقييس واللجنة التقنية السابعة والثلاثون، ومناقشتها وتنسيقها. ويستهدف هذا المقياس ليس فقط المصطلحيين وموحدي المقاييس فحسب، بل وكذلك كل من كان له ارتباط بالعمل المصطلحي. ويوجد هذا المقياس الذي هو بمثابة المقياس المصطلحي الأعلى قيد المراجعة، ويوضع رهن إشارة الجمهور على شكل معطيات تدخل إلى بنك المعطيات.

- أيزو 12616: 2002 صناعة المصطلح الموجهة للترجمة.[18]

رُوجع هذا المقياس وصُدِّق عليه سنة 2012. وهو يقدم التوجيهات العامة لتمكين المترجمين وطاقمهم المساعد من تسجيل المعلومات والمعطيات المصطلحية وصيانتها واستخراجها بسرعة وسهولة خلال عملية الترجمة.

ويمكن تقييم جودة الترجمة من حيث المكونات اللغوية كالأسلوب والنحو ومن حيث الاستعمال المناسب للمصطلحات. وتوفر التوجيهات التي وردت في هذا المقياس العناصر الضرورية لمراقبة جودة المعلومات المصطلحية في الترجمات. ويمكن كذلك إدخال بعض التعديلات على هذه التوجيهات لجعلها ملائمة لأغراض عملية التدبير سواء للنصين الأصل والهدف أو للنصوص الموازية أو للترجمات أو للمعلومات الأخرى كذلك.

وينطبق هذا المقياس الدولي على عمل المترجمين فرادى أكانوا أو جماعات أو شعبا بأكملها. كما أنه يضع التوجيهات الأساسية لتبادل المعطيات المصطلحية.

- أيزو 12615:2004 المراجع و المعرفات المصدرية للعمل المصطلحي[19]

ينطبق هذا المقياس على عمليات تسجيل المعلومات حول المراجع و تخزينها وتبادلها في مجالي العمل المصطلحي وصناعة المصطلح. وهو يحدد المعطيات التي يتعين أن تتضمنها المراجع الببلوغرافية في العمل المصطلحي. وهذه المراجع يمكن أن تستعمل كأصناف معطيات في التطبيقات المصطلحية الحاسوبية أو في جداول المؤلفات وقوائم المراجع المرفقة لمواد نصية أخرى، والاستشهادات في المقالات الصحفية. ولا ينطبق أيزو 12615:2004 على الأوصاف الببليوغرافية التي تسجل الوثائق التي يستعملها الكتبيون أو المؤرخون أو المفهرسون وتحددها.

كما يصف أيزو 12615:2004 معرفات المصادر بالنسبة لمختلف أنواع المراجع والمصادر الببلوغرافية وكذا كيفية استعمالها. ويوضح كيف يمكن جعل هذه العناصر المعطياتية المأخوذة من المراجع الببليوغرافية تنعكس أو تظهر في معرف مصدر وكيف يمكن جمع كل أجزائه المكونة لتقديم معرف موحد.

يسهل هذا المقياس الدولي العمليات التالية:

1) تحديد وتتبع المعطيات المصطلحية والموارد اللغوية الأخرى والمصادقة عليها

2) الإحالة المتقاطعة على الوثائق المثمنة للمعطيات المصطلحية

---

[18]- http://.iso.org/iso/catalogue_detail.htm?csnumber= 35360

[19]- http://www.iso.org/iso/home/store/catalogue_detail.htm?csnumber=40359&commid=4

3) تدبير تدفق المعطيات في العمل عبر الإنترنت وأعمال تنسيقية أخرى في مجال التوثيق المصطلحي وصناعة المصطلح

4) تبادل المعطيات المصطلحي

5) إعداد الوثائق الفنية

6) القيام بمشاريع فردية في مجال علم المصطلح أو صناعة المصطلح.

- أيزو 22274:2013 أنظمة لتدبير المصطلحات والمعرفة والمضمون –الجوانب المتعلقة بالمفهوم لوضع وتطوير وتدويل أنظمة التصنيف.[20]

يضع مقياس 22274:2013 المبادئ الجوهرية ويحدد المتطلبات لجعل أنظمة التصنيف تتماشى مع التطبيق العالمي من خلال الأخذ بعين الاعتبار ببعض الحيثيات كالتنوع الثقافي واللغوي ومتطلبات السوق أو احتياجاتها. ومن خلال تطبيق المبادئ المتعلقة بالعمل المصطلحي يقدم مقياس أيزو 22274:2013 التوجيهات العامة لوضع الأنظمة التصنيفية ومعالجتها واستعمالها في بيئات دولية.

يتناول هذا المقياس احتياجات العديد من الميادين إلى الأنظمة التصنيفية التي تنبني على المفاهيم وملاءمتها للاستعمال عبر العالم وتكييفها لكي تستجيب لتطلعات مجموعات معينة من المستخدمين. ويزود بمعلومات حول هندسة أنظمة تصنيفية مدعمة كليا وتطوير واستعمالها في بيئات ثقافية ولغوية وسوقية متنوعة.

كما يحدد هذا المقياس أولا وقبلا العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار حين وضع وتعميم الأنظمة التصنيفية حتى يمكن اعتمادها في مختلف البيئات اللغوية. وتشمل هذه العوامل تحديد المبادئ لإدماج بعض جوانب التدويل في الأنظمة التصنيفية والحفاظ عليها واستخدامها لتنظيم الأنشطة والمنتجات وأدوار الفاعلين وكيانات أخرى داخل شركة ما أو منظمة معينة.

ومن بين المسائل التي تدخل في نطاق مقياس أيزو 22274:2013 ما يلي:

(أ) التوجيهات العامة حول مضمون المعلومات لدعم عملية تدويل الأنظمة التصنيفية والأنساق المفاهيمية ذات الارتباط (ب)المبادئ المصطلحية التي تنطبق على أنظمة التصنيف (ج) متطلبات تدويل الأنظمة التصنيفية (د)اعتبارات حول سير العمل وتدبير مضمون أنظمة التصنيف لدعم استخدامها عبر العالم.

أما المسائل التي تخرج عن نطاق مقياس أيزو 22274:2013 فيمكن ذكر ما يلي:

(1) توفير نماذج معطيات رسمية لتقديم أنظمة التصنيف في صيغة يمكن قراءتها آليا (2) فرض أنظمة تصنيفية خاصة بالمضامين بالنسبة لمجالات الأعمال أو منتجات معينة (3) تنغيم الأنظمة التصنيفية وتنسيقها.

يستهدف مقياس أيزو 22274:2013 كل المعنيين بوضع مضامين الأنظمة التصنيفية وتطويرها، ومن بينهم المصطلحيين ومديري المضامين الذين يتعين عليهم تطبيق مبادئ العمل المصطلحي حتى تصبح الأنظمة التصنيفية تعكس التنوع الثقافي واللغوي. كما أنه مفيد أيضا

[20]-http://www.iso.org/iso/home/store/catalogue_detail.htm?csnumber=36173

بالنسبة إلى الأشخاص الذين يسهرون على هندسة الأدوات الملائمة لتكنولوجيا المعلومات وتصميمها.

-أيزو 23185:2009 تقييم المعايير للمصادر المصطلحية وتحديدها –المفاهيم العامة المبادئ والمتطلبات.[21]

يصف مقياس أيزو 23185: 2009 المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستعمال الفعال للمعطيات المصطلحية. فهو يقدم المبادئ الأساسية لنموذج ينطبق على مواد مصطلحية متنوعة . كما أنه يوضح سمات سهولة الاستخدام التي تمثل النموذج ويعطي التوجيهات لتقييم عام وشامل للموارد المصطلحية آخذا بعين الاعتبار أهداف المستخدم.

تشهد مجتمعاتنا في عصر العولمة تطورا سريعا يجعلها مجتمعات تجرها المعلومة العلمية والتكنولوجية متعددة اللغات ومجتمعات للمعرفة تحت رحمة تقنيات المعلومات والتواصل. فالموارد اللغوية الموثوق بها (كالنصوص والمتن الكلامي والمصطلحات والقواميس المعلوماتية ...) تعتبر كلها ضرورية لدعم صناعات المعارف والمضامين الصاعدة. وهكذا نجد أن المعلومات المصطلحية على وشك أن تصبح عنصرا جوهريا في كل الأنشطة التنظيمية، كما يمكن ملاحظته مثلا في التقييس التكنولوجي وتدبير الجودة وتنظيم حقوق الملكية الفكرية وتقنينها.

فوسط كل هذه الشبكة الدلالية الصاعدة، نجد أن بعض برامج التصفح المكرسة أو غير المكرسة أو بعض الخدمات تبحث عن بنوك للمعطيات وبوابات تشمل مضامين مهيكلة (مجموعات من عناصر وحدات المضمون على مستوى الدلالية المعجمية) في الإنترنت. فالمستخدم لا يريد أن يثقل كاهله أكثر مما يطيق بمعلومات لم يتم تقييمها. وهو عوض ذلك يريد أن يجد معلومات أكثر ملاءمة وفائدة وموثوقية تخدم أغراضه من دون أن تنفلت عنه المعلومات المهمة. وبالتالي يتوجب أن تكون نتائج الأبحاث الآلية أو شبه الآلية مركبة أو مكدسة بواسطة التحاليل الدلالية حتى تستجيب لتطلعات المستخدم واحتياجاته.

وحينما يتم الحصول على المعلومات التي تبدو ملائمة في مجموعات متعددة من المضامين المركبة، ففي هذه الحالة يمكن القيام بعمليات التصفية التركيبية والدلالية المنتظمة والانتقاء والتقييم. وهي عمليات تمكن من خلال استعمال برامجيات التصفح أو خدمات الإنترنت الأخرى من تمييز المعطيات المصطلحية التي تكون ملائمة وموثوق بها نوعا ما، لأن جمعها يتم بهدف تحديد الأولويات وتحقيق الأمثلية.

وقد تكون للمعطيات المصطلحية عدة وظائف، من أهمها تقديم أو تمثيل المعرفة (المفاهيم) وترتيب المعرفة،وتصنيف المفاهيم وولوج مضامين مهيكلة أو غير مهيكلة وتحويل وسائل التواصل أو المعرفة وعناصرهما. بالنسبة للاستعمال أو إعادة الاستعمال كالترجمة أو التوطين أو تدبير المضامين، فإن المقاربة المنتظمة للتقييم الآلي أو شبه الآلي وتحديد المعايير للموارد أو شمول المعطيات المصطلحية تصبح ضرورية.

- أيزو 15188: 2001 توجيهات لتدبير مشروعالتقييس المصطلحي.[22]

[21]-https//www.iso.org/obp/ui/#iso :std :23185
[22]-http://www.nen.nl/NEN/Norm/NENISO-151882001-en.htm

ينص هذا المقياس على التوجيهات التي تبين المراحل التي يتعين قطعها والإجراءات التي يتعين القيام بها في مشاريع التقييس المصطلحي ومشاريع التنغيم والتوحيد، سواء داخل إطار التقييس الدولي أو خارجه.

ينعكس استعمال المصطلحات المتجانسة التي يتوافق عليها الجمهور علنا إيجابا على جودة الصيغة النهائية للوثيقة التي يتم إعدادها في موضوع من المواضيع التقنية. ولعل الغرض من التقييس المصطلحي الذي يشمل التوحيد والتنغيم ليس فقط للمفاهيم والأنساق المفاهيمية،بل وكذلك للمصطلحات والتعاريف، هو التوفر على لغة تقنية معيارية (أيزو 10241) يكون فيها كل مصطلح واحد يدل على مفهوم واحد وكل مفهوم واحد يدل عليه مصطلح واحد،على نحو يقلل من حالات الغموض التي قد تنتج عن تعدد المعاني أو التشارك اللفظي أو الترادف. كما يسمح بوضع مصطلحات جديدة وفقا لمبادئ المصطلحية الواردة في أيزو 704:2009 وطرائقها.

تشتمل المصطلحات الموحدة التي تنتج عن عملية التقييس المصطلحي مجموعات من تسميات أحادية المفاهيم تنتمي للغات ذات الأغراض المتخصصة (أيزو 1987-1) تستعمل في حقول معينة من حقول المعرفة. فهي ترفع من جودة عملية التواصل وتبسط أكثر عملية ولوج المعلومات وتدبيرها. وهناك منافع مادية أخرى يمكن اكتسابها حينما يتم الإجماع على معاني المصطلحات. وهذا ما يساهم بدوره في تسهيل التبادل التجاري وتحسين الإنتاجية الوطنية وولوج الأسواق الدولية. فالاستعمال غير المتجانس للمصطلحات قد يؤدي إلى سوء الفهم وخسارات اقتصادية.

بالنسبة لتدبير المشاريع المصطلحية يتمثل الهدف من التقييس في تسهيل التوحيد المصطلحي وتفادي التكاليف الباهظة التي يمكن أن تترتب عن إعادة دراسة مصطلحات موحدة قد تم اقتراحها أو موجودة سلفا، أو عن إنتاج مصطلحات تفتقر إلى التوحيد أو لا تستجيب لاحتياجات المستخدم. والهدف من كل هذا هو ضمان استمرارية إنتاجية المشروع وفعالية تكلفته.

- أيزو 24156-2014-1:2014 الترميز البياني للمفاهيم في العمل المصطلحي وعلاقاته بلغة النمذجة الموحدة
- الجزء الأول: توجيهات حول استعمال لغة النمذجة الموحدة وترميز التخطيط الذهني في العمل المصطلحي.[23]

يصف هذا المقياس الدولي تطبيق رموز لغة النمذجة الموحدة من خلال إحداث لغة نمذجة موحدة ومحددة للمواصفات الأساسية من طرف المستخدم لتقديم نتائج تحليل المفهوم.

تقوم المواصفات الأساسية للغة النمذجة الموحدة على أساس إعادة استعمال رموز لغة النمذجة الموحدة في تمثيلها للمبادئ المصطلحية التي وردت في أيزو 1087-1 و أيزو 704:2009. والغرض من هذا المقياس هو التشجيع على استعمال التحليل المفهومي عند وضع الرسوم البيانية للمفاهيم أو النماذج المفاهيمية، المعلوماتية أو المعطياتية.

- أيزو 30042 2008 أنظمة لتدبير المصطلحات و المعرفة و المضمون

[23]-http://www.iso.org/iso/catalogue_detail.htm?csnumber=57420.

- "الشكل الإلكتروني للتشارك في المعطيات بين القواعد المصطلحية (TBX)" [24]

تم تحديد إطار تشارك المعطيات بين البنوك المصطلحية في أيزو 30042: 2008 والغرض من ذلك هو دعم مختلف أنواع العمليات التي تشمل المعطيات المصطلحية، بما في ذلك التحليل والتقديم الوصفي والنشر وتبادل المعطيات في بيئات رقمية حاسوبية مختلفة. ويستهدف هذا "الشكل الإلكتروني للتشارك في المعطيات بين القواعد المصطلحية" بالأساس عملية تبادل المعطيات المصطلحية أو تبديلها. وهي محدودة في قدرتها على تقديم الرموز التمثيلية. وتشمل مجالات التطبيق والترجمة والتأليف.

يعتبر "الشكل الإلكتروني للتشارك في المعطيات بين القواعد المصطلحية" تشاركا معياريا يتمثل الهدف منه في دعم مختلف أنواع المعطيات المصطلحية أو أصناف المعطيات التي يتم ضمها إلى مختلف بنوك المصطلحات. وهو يشمل وحدتين: التركيبة النواة ثم الشكليات لتحديد مجموعة من أصناف المعطيات وقيودها المعبر عنها معا بواسطة لغة التوسيم الموسعة XML. أما مصطلح "الشكل الإلكتروني للتشارك في المعطيات بين القواعد المصطلحية TBX" فحينما يستعمل بمفرده فهو يدل على الإطار الذي يتضمن هاتين الوحدتين المتفاعلتين.

ولتحقيق الحد الأقصى من تبادل استخدام المعطيات المصطلحية الموجودة فعلا يوفر "الشكل الإلكتروني للتشارك في المعطيات بين القواعد المصطلحية TBX" كذلك مجموعات الأصناف الفرضية المتداولة في بنوك المصطلحات. ولكن المجموعات الفرعية أو المجموعات العليا للمجموعات الفرضية للمعطيات المصطلحية يمكن استعمالها في إطار "الشكل الإلكتروني للتشارك في المعطيات بين القواعد المصطلحية TBX" لدعم الاحتياجات الخاصة للمستخدم.

- فاعلية مقاييس اللجنة التقنية السابعة والثلاثين

لقد تم تطبيق المبادئ المصطلحية العامة التي وردت في مقياس أيزو 704؛2009 ومقياس 1087-1 أولا خلال المراجعات التي خضع لها دليل 2004 للجنة التقنية السابعة والثلاثين التابعة لمنظمة أيزو والذي يحمل العنوان التالي: "التقييس والأنشطة ذات العلاقة – المفردات العامة، وثيقة أولية لتطوير المقاييس."

وفيما يلي نود أن نسلط الضوء أولا على إيجابية تطبيق هذه المبادئ في مجال من المجالات المتعددة التي يكون فيها للمقاييس المصطلحية وقع ما، ألا وهو مجال سلامة السكك الحديدية. يعتبر احترام الإجراءات والتدابير الضرورية للسلامة وتطبيقها أمرا محوريا في استخدام البنيات التحتية للسكك الحديدية والقطارات، وهذا شيء طبيعي. وهنا نحيل خاصة إلى شنيدر وشنيدر وستاندر(Schnieder, L., Schnieder, E., &Ständer, T. 2009) اللذين أظهرا إلى أي حد يكتسب أيزو 704؛2009 وأيزو 24156-2014:1 أهمية قصوى من خلال مساهمتهما في الحد من الوقوع في الأخطاء والمخاطر التواصلية العادية من جراء الغموض أو غياب التجانس أو حدوث التباس دلالي. كما أنهما يؤكدان في الوقت نفسه على مدى تبعية هذه الحالات وارتباطها بالسياقات التي ترد فيها. وبالتالي يصبح من المهم بمكان إدراك أن المصطلحات ترد دائما مغروسة ومغمورة في سياقها اللغوي أو غير اللغوي– المجال الخاص – في غالب الأحيان. فإذا ما أخذنا على سبيل المثال مجال السكك الحديدية، نجد أن مصطلح

[24]- http://.gala-global.org/oscarStandards/tbx_oscar.pdf

"switch" (المفتاح الكهربائي) يمكن أن يدل على "مفتاح التحويل للسكة الحديدية" أو إلى "جهاز توزيع /ربط الشبكة" في مجال المعلوماتية، وهو جهاز يستعمل كذلك في مجال السكك الحديدية.

وفي السياق نفسه يعرف معجم "Dictionary of Public Transport" (معجم النقل العمومي) مصطلح "switch" (مفتاح كهربائي) بأنه "جهاز يحول اتجاه خط السكة الحديدية نحو جانب معين حتى يتسنى تحويل اتجاه القطار أو العربة من سكة نحو أخرى"، وكذلك "الجهاز الذي يتم تركيبه في العربة أو في قناة لضبط الاتجاه أو في الإثنين معا والتي تتسبب في تحويل العربة من سكة لأخرى".

يدعى المصطلح الذي يستعمل للدلالة على وحدتين مختلفتين:"المشترك اللفظي"، أو: "المشترك المصطلحي" إن صح التعبير. وهو مصطلح يمكن أن يتسبب استعماله في اللبس والارتباك خلال مناقشة قضايا السلامة، كما هو الحال خلال مناقشات التأمين المتعلقة بحوادث السكك الحديدية. أضف إلى ذلك أن حالات الغموض هذه قد تشمل كذلك المقاييس التقنية لأيزو، بحيث نجد أن البند الثالث يتضمن المصطلحين "switch" (المفتاح الكهربائي) و"junction" (نقطة التقاء). أما الضبابية الدلالية فهذا مشكل آخر. فحينما يستعمل المصطلحان " major injuries" (إصابات جسيمة) أو "minor injuries" (إصابات بسيطة) في مفاوضات التأمين حول حوادث السكك الحديدية، فإن أحدا لا يعرف على وجه التحديد ما هو جسيم و ما هو بسيط. ففي مثل هذه الحالات، يعتبر اللجوء إلى التعريفات الواضحة للمفهومين إجراء حاسما للتمكن من تقديم تعويض عادل عن الضرر للضحايا المصابين استنادا بطبيعة الحال إلى التغطية التأمينية والقرارات التي اتخذت في المحاكم سابقا كذلك. سوف نبين فيما بعد إلى أي حد تكون التعريفات الواضحة مفيدة في الوثائق القانونية.

ويؤكد شنيدر وشنيدر وستاندر (Schnieder, L., Schnieder, E., &Ständer, T. 2009:1) على حقيقة أن التعريفات الواضحة تؤدي إلى الفهم الواضح مما "يسهل عملية التواصل بين كل الأشخاص المعنيين بتطبيق بعض المسائل الحرجة لسلامة النقل السككي."

يمكن كذلك أن يترتب عن الارتباط الوثيق للمصطلح بسياق استعماله حالات من الاشتراك اللفظي ولكن ليس داخل نفس المجال بل عبر مجالات مختلفة. فالتواصل في اللغة ذات الأغراض المتخصصة يكون لا محالة متعدد التخصصات، بحيث أن كل اختراع أو ابتكار تكنولوجي أو علمي إلا وتتم مناقشته في مجالات تخصصية مختلفة. وإذا ما أخذنا مثلا المجال الإلكتروني، فإننا سنجد أن مصطلح 'signal' (علامة) يعني "الانحرافات الاضطرابية لكم فيزيائي يستعمل لتقديم المعلومات." (أيزو/التقرير التقني 230-2010:8؛ 3.69)، في حين أنه في مجالي الماء والنقل السككي، فهو يعني "جهاز ميكانيكي أو إلكتروني يوضع على جانب خط السكة الحديدية لتقديم معلومات قبلية حول حالة الخط أمام السائق." (Schnieder, L., Schnieder, E., &Ständer, T. 2009).

تجدر الإشارة هنا أن التشارك اللفظي يحصل بالضرورة خاصة عبر المجالات المتخصصة. وبالتالي يصبح من الضروري تأييد استعمال التعريفات الواضحة لمختلف المفاهيم، خاصة إن كانت تدل عليها نفس المصطلحات وذلك لتفادي سوء الفهم. وبمعنى آخر يتعين تبيان وتوضيح الحالة التي يدل فيها 'switch' (المفتاح)على جهاز لا ينتمي إلى البنية التحتية للسكك الحديدية والحالة التي يدل فيها إلى الجهاز الذي يركب داخل القطار، خاصة حينما يتعلق الأمر بقضايا ترتبط بالمسئولية القانونية والالتزامات.

أما المجال الثاني الذي تجلت فيه أهمية المقاييس المصطلحية الصادرة عن اللجنة التقنية السابعة والثلاثين فهو مجال المعلوماتية الصحية، بحيث تستعمل فيه هذه المقاييس لتحسين تدبير المصطلحات. ويرى كل من ديكايزر وأبو حنا وزفيتسلوت شونك (de Keizer, N. F., Abu-Hanna, A., &Zwetsloot-Schonk, J. H. 2000) أن المقاييس المصطلحية الصادرة سواء عن المنظمة الدولية للتقييس أو اللجنة الكهروتقنية الدولية تعتبر جد مفيدة في مجال المعلوماتية الطبية لكونها تشجع على استعمال مصطلحات موحدة مبنية على تعريفات ذات التوجه المفهومي وفقا لأهم مبادئ أيزو 704:2009.

وفي مجال آخر يعرف مقياس "أيزو 17115:2007 المعلوماتية الصحية –مفردات للأنظمة المصطلحاتية"مجموعة من المفاهيم الضرورية لوصف الرسومات التبيانية للمنظومات المفاهيمية خاصة بالنسبة للعلوم الصحية كما أنها تصف طريقة تمثيل المفاهيم والخاصيات حتى يتم استعمالها في التقديم الحاسوبي للأنساق المفاهيمية. ولعل أول محفز لكل هذا هو إمكانية تقديم وصف واضح لنماذج المضامين التي يتم وصفها في المقاييس الدولية الأخرى.

ويرتبط بهذا المقياس الأخير مقياس "أيزو 17117:2002 المعلوماتية الصحية –البنية والمؤشرات العالية". وهو عبارة عن تحديد تقني يعين الأفكار الأساسية التي تعد ضرورية وكافية لتقييم المصطلحات الصحية المضبوطة، ولهذا الغرض ينص على مجموعة من المعايير التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في المصطلحات الطبية لضمان فعالية التواصل في الممارسة التمريضية. وقد قام هارديكر وكونن (Hardiker, N., &Coenen, A. 2007) باختبار هذه المصطلحات الطبية لمعرفة ما إذا كانت لائقة فعلا ومناسبة للتدبير المصطلحي في مجال التصنيف الدولي للممارسة التمريضية. وفي هذا الصدد قدما جدولا يظهر ويبين مدى انسجامها وينص على مجموعة من المعايير يمكن أن نذكر منها ما يلي: التوجه المفهومي وغياب الإطناب والوضوح والانسجام الداخلي. وتعتبر هذه المعايير مبادئ أساسية تم تأييدها في مقاييس مصطلحية دولية كأيزو 704:2009 وأيزو 24156-1:2014. والمجالات التي برهنت فيها المبادئ المصطلحية على وقعها الإيجابي على التدبير المصطلحي كثيرة بحيث إنها بينت مدى مساهمتها في تعزيز التواصل الفعال سواء داخل مجال معين أو عبر مجالات مختلفة ولكن لا يمكننا هنا تقديم لائحة مفصلة لها لأن ذلك سيخرجنا عن نطاق هذا المقال.

الآن بإضافة مجال تخصصي آخر يرتبط هذه المرة بالتواصل عبر الحواسيب ونركز بالخصوص على محركات البحث الأمثل وصفحات نتائج محركات البحث. وفي هذا الصدد يرى هاجيتاي (Hargittai, E. 2007) أن مستخدمي محركات البحث يواجهون عدة مشاكل. فبالإضافة إلى التحديات التي تفرضها مصادر المعطيات، هناك عراقيل أخرى تكتسي طابعا مصطلحيا وهي تنجم عن استعمال مصطلحات متعددة ومختلفة للدلالة على نتائج البحث نفسها. وما تمت ملاحظته في هذا الصدد هو أن المصطلحات التي يتم إدماجها بطريقة مدعمة /موطدة ومتسقة ينتج عنها التجانس ويسهل بموجبها الفهم مهما تعددت وتنوعت نتائج محركات البحث (Hargittai, E. 2007:773).

- الأنشطة المستقبلية والبحث

إن تحقيق التواصل الواضح والفصيح بين المجالات أو عبرها يمكن تحقيقه من خلال منح صبغة رسمية لمبادئ أيزو 704:2009. وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال نمذجة اللغة كما هو الحال مثلا بالنسبة للغة النمذجة الموحدة. فقد تم اقتراح استعمال المواصفات العامة لاستعمال

النمذجة الموحدة للغة في أيزو 24156-2014:1 الذي يوفر الوسائل الكفيلة لتقديم أو صياغة التعريفات المصطلحية وتحديد العلاقات المفاهيمية المنطقية بين العام والخاص أو الأنتولوجية بين الجزء والكل[25]. ونجد محاولة أخرى مع لغة النماذج الموحدة لمفاهيم المصطلحات الطبية وهي تستعمل لوضع نماذج مفاهيمية بهدف إظهار المفاهيم وخاصياتها والعلاقات التي تربط بعضها ببعض كما تم تبيانه في المقاييس المصطلحية للجنة التقنية التابعة لأيزو.

وفي الختام نظن أننا قد أبنّا بالحجة والدليل الواضح أن المقاييس المصطلحية لمنظمة أيزو تساهم بطريقة إيجابية في وضع حد للبلبلة حينما يتعلق الأمر باستخدام المصطلحات ووصف المفاهيم خلال العملية التواصلية داخل المجالات المتخصصة. فبنفس الأسلوب اعتمد كل من شنايدر وشنايدر ستاندر (Schnieder, L., Schnieder, E., &Ständer, T. 2009) وهاجيتاي (Hargittai, E. 2007) وهارديكر وكنوين (Hardiker, N., &Coenen, A. 2007) المقاييس المصطلحية لمنظمة أيزو بهدف تحصيل تواصل واضح وسليم.

- المراجع

Cossette, M. (1983). A Collection of terms and their definitions used in the Terminology Directorate, Translation Bureau, Secretary of State. In R. A. Strehlow, & S. E. Wright, Standardizing Terminology for Better Communication: Practice, Applied Theory and Results.

De Keizer, N. F., Abu-Hanna, A., & Zwetsloot-Schonk, J. H. (2000). Understanding Terminological Systems I: Terminology and Typology. Methods of Information in Medicine(39), 16–21.

De Vries, H. J. (2008). Standardization: a Business Science Perspective. In J. Schueler, A. Fickers, & A. Hommels, Bargaining Norms, Arguing Standards. STT: The Hague. (pp. 18-33). The Hague: STT.

Effenberger, D. (1995). Fundamentals of Terminology Work. Computer Standards & Interfaces, 131–137.

Hardiker, N., &Coenen, A. (2007). Standards to support the ongoing development and maintenance of nursing terminologies. In N. Oud, F. Sheerin, M. Ehnfors, & S. W (Ed.), 6th European Conference of ACENDIO (pp. 39-43). Amsterdam: Oud Consultancy.

Hargittai, E. (2007). The Social, Political, Economic, and Cultural Dimensions of Search Engines: An Introduction. Journal of Computer-Mediated Communication, 12, 769–777.

Henson, S. (2008). The Role of Public and Private Standards in Regulating International Food Markets. Journal of International Agricultural Trade and Development, 4(1), 63-81.

Manz, H., &Schnieder, L. (2009). Bridging the gap between railway safety and the specification of satellite based localisation systems. 9th International Conference on Intelligent Transport System-Telecommunication - ITS-T, (pp. 471-476). Lille.

Paasch, J. (2008). Standardization within the Legal Domain. In T. Doganoglu, M. Holler, & J. Tiedemann, Euras Yearbook of Standardization (Vol. 6, pp. 105-130).

Rector, A. L., Bechhofer, S., Goble, C. A., Horrocks, I., Nowlan, W. A., & Solomon, W. D. (1997). The GRAIL Concept Modelling Language for Medical Terminology. Artificial Intelligence in Medicine, 9(2), 139-171.

Schnieder, L., Schnieder, E., &Ständer, T. (2009). Railway Safety and Security – Two Sides of theSame Coin?! International Railway Safety Conference. Båstad.

[25] - وعلى هامش التعريفات بالشمول المبنية على العلاقات المنطقية بين العام والخاص أو التعريفات الجزئية المبنية على العلاقات بين الجزء والكل،نشير باختصار إلى مانز وشنيدر (Manz, H., & Schnieder, L. 2009: 473) اللذين استعانا بشبكات بيتري (Petrinets) لاستعمال لغة النمذجة الموحدة للتعبير عن العلاقات الهرمية بين المفاهيم.